صناديق الاستثمار الأجنبية باعت أسهماً بـ 43 مليون دولار منذ بداية العام

98,2 مليون دينار استثمارات كويتية غادرت البورصة في شهرين

علاء مجيد

وسط حالة من الذعر تجتاح العالم نتيجة تفشي فيروس «كورونا» المستجد، اهتزت كل البورصات العالمية وانسحبت الاستثمارات المؤسسية بشدة خلال شهر فبراير الماضي وان كانت الكويت الأقل وطأة من غيرها نتيجة تعطل السوق خلال الأسبوع الأخير من الشهر تزامنا مع عطلة عيدي الوطني والتحرير، إلا ان اولى جلسات شهر مارس تنذر بهروب استثماري كبير وذلك بعدما تم ايقاف التداولات بسبب انخفاض مؤشر السوق الأول حيث تتركز استثمارات الاجانب.

وخلال تداولات شهر فبراير الماضي كشف الكويتيون من مبيعاتهم للأسهم، حيث زاد البيع عن الشراء بقيمة 17,32 مليون دينار ليزيد من خروج الاستثمارات الكويتية من البورصة منذ بداية العام إلى 98,23 مليون دينار ما يعادل 321 مليون دولار.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال فبراير الماضي وصول مشتريات الأفراد الكويتيين إلى 190 مليون دينار مقابل مبيعات بـ 184,38 مليون دينار ليبلغ صافي تعاملاتهم عند 5,61 ملايين دينار، كما سجلت المؤسسات والشركات المحلية صافي شراء على الأسهم خلال فبراير بقيمة 4,115 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 51,53 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 47,41 مليون دينار.

بينما سجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي بيع على الأسهم خلال فبراير بقيمة 16,76 مليون دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 16,18 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 32,94 مليون دينار.

كما بلغت عمليات البيع لدى محافظ العملاء والتي حققت صافي بيع 10,29 ملايين دينار من استثماراتها في البورصة خلال فبراير الماضي بعد ان وصلت عمليات الشراء لديها الى 141,92 مليون دينار مقابل عمليات بيع بـ 152,22 مليون دينار.

وشهدت بورصة الكويت المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي خلال شهر فبراير المنتهي الخميس الماضي حيث حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بقيمة 49,4 مليون دولار (18,185 مليون دينار) خلال تعاملات شهر فبراير من العام الحالي، ومنذ بداية العام وخلال الشهرين الماضيين قام الأجانب بضخ 243,3 مليون دولار (ما يعادل 74,463 مليون دينار) في الأسهم الكويتية كصافي شراء لتعاملاتهم خلال تلك الفترة.

وتركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 26,05 مليون دينار (ما يعادل 85,13 مليون دولار) بينما اتجهت تعاملات صناديق الاستثمار الى البيع بقيمة 7,376 ملايين دينار (ما يعادل 24,104 مليون دولار) كما اتجه صافي تعاملات الأفراد الى البيع بقيمة 489 ألف دينار (ما يعادل 1,598 مليون دولار).

وتركزت مشتريات الأجانب منذ بداية العام من خلال محافظ المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 88,25 مليون دينار (ما يعادل 288,39 مليون دولار)، بينما اتجهت صافي تعاملات صناديق الاستثمار الى البيع بقيمة 13,27 مليون دينار(ما يعادل 43,37 مليون دولار) كما اتجهت صافي تعاملات الأفراد ايضا الى البيع بقيمة 517 ألف دينار (ما يعادل 1,69 مليون دولار).

عكس الأجانب

إلى ذلك، خالفت تعاملات الخليجيين نهج الأجانب هذا الشهر، فقاموا بعمليات بيع خلال شهر فبراير الماضي، حيث جاء صافي الاستثمار البيعي للخليجيين خلال شهر فبراير 858 ألف دينار (ما يعادل 2,8 مليون دولار) بضغط مبيعات من جانب الأفراد بمقدار 1,46 مليون دينار (بما يعادل 4,77 ملايين دولار).

بينما بلغ صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين منذ بداية العام الى 23,76 مليون دينار (بما يعادل 77,65 مليون دولار) بدفع من مشتريات المؤسسات والأفراد الذين وصل صافي بيعهم منذ بداية العام الى 27,27 مليون دينار (بما يعادل 89,12 مليون دولار).

2,7٪ ارتفاعاً في أعداد الحسابات النشطة في نهاية فبراير

شريف حمدي

شهدت أعداد الحسابات النشطة في بورصة الكويت ارتفاعا ملحوظا بنهاية تعاملات شهر فبراير الماضي على الرغم من الخسائر التي منيت بها مؤشرات ومتغيرات السوق خلال ذلك الشهر.

وبلغت نسبة ارتفاع أعداد الحسابات النشطة 2,7٪، حيث بلغ إجمالي أعداد هذه الحسابات 17,203 حسابات مقارنة بـ 16,741 حسابا في يناير الماضي، وعلى اثر ذلك ارتفعت نسبة الحسابات النشطة بالسوق الى 4,3٪ من إجمالي الحسابات التي لها حق التداول بأسهم السوق الكويتي والتي تقدر بـ 396,503 حسابات، وبالتالي تراجعت نسبة الحسابات الخاملة بالسوق الى 95,7٪.

وجاءت ارتفاعات الحسابات النشطة بدعم من الكويتيين والأجانب من خلال زيادة الأعداد، فيما شهدت أعداد حسابات الخليجيين النشطة تراجعا طفيفا.

وبنهاية تعاملات فبراير ارتفعت حسابات الكويتيين بنسبة 2,8٪، اذ بلغ عدد هذه الحسابات 15,860 حسابا ارتفاعا من 15,431 حسابا نهاية يناير الماضي.

وبلغ عدد حسابات الكويتيين غير النشطة 360,325 حسابا. وشهدت حسابات الأجانب النشطة ارتفاعا بنسبة 3,2٪ ببلوغها 1110 حسابات وذلك من 1076 حسابا في الشهر قبل الماضي، وتقدر حسابات الأجانب غير النشطة بـ 14,905 حسابات. أما حسابات الخليجيين النشطة فتراجعت بقدر محدود بـ 0,4٪ تصل الى 233 حسابا مقارنة بـ 243 حسابا في يناير الماضي، وتقدر حسابات الخليجيين غير النشطة بـ 4070 حسابا.

HUMANSOFT

القابضة
(ش.م.ك.ع)

يسر مجلس إدارة شركة هيومن سوفت القابضة (ش.م.ك.ع)، دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2019، والجمعية العامة غير العادية.

وسوف يتم اجتماع الجمعية العامة في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الإثنين الموافق 16/3/2020 وذلك في مقر الشركة الكائن في الشرق - شارع أحمد الجابر- مجمع دار العوضي - الدور الرابع، وسيعقبها مباشرة اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

وفي حال عدم اكتمال النصاب المقرر قانوناً لصحة اجتماع الجمعية العادية أو الغير عادية، سوف يعقد اجتماع ثاني (مؤجل) للجمعية التي لم يتحقق فيها النصاب لذات جدول الأعمال وفي ذات المكان في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الإثنين الموافق 23/3/2020 دون توجيه دعوة جديدة.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال بكل منهما كالتالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة السنوي لمناقشة الميزانية العامة للشركة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2019

1. تلاوة واعتماد تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة وعن مركزها المالي للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2019.
2. تلاوة واعتماد تقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية الختامية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2019.
3. مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2019 واعتمادها.
4. تلاوة واعتماد تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
5. تلاوة واعتماد تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019.
6. تلاوة واعتماد تقرير لجنة التدقيق الداخلي عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019.
7. إستقطاع مبلغ 3.781.400 -د.ك فقط (ثلاثة ملايين وسبعمائة وواحد وثمانون ألف وأربعمائة دينار كويتي فقط) اي ما يعادل 10% من الأرباح الصافية المحققة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2019 لصالح الإحتياطي القانوني بناء على قرار الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 07/04/2019.
8. الموافقة على وقف استقطاع أي نسبة من الأرباح السنوية المحققة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 لحساب الإحتياطي الإختياري وذلك بسبب توفر احتياطي كافي للشركة، حيث زادت نسبة الإحتياطى الإختيارى عن 50% من رأس المال.
9. مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 بنسبة 200% من القيمة الإسمية للسهم (أي بواقع 200 فلس للسهم الواحد) بما يعادل مبلغ 24.330.870.400 د.ك. (أربعة وعشرون مليون وثلاثمائة وثلاثون ألف وثمانمائة وسبعون دينار كويتي وأربعمائة فلس فقط لا غير)، بعد خصم أسهم الخزينة من رأس المال. ويستحق الأرباح النقدية المساهمون المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الإستحقاق المحدد له بتاريخ 12 إبريل 2020، على أن يبدأ توزيع الأرباح النقدية للمساهمين بعد 2 أيام عمل من نهاية يوم الإستحقاق. ويفوض مجلس الإدارة بتعديل هذا الجدول الزمني في حالة تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الإستحقاق بسبب تأخر اجراءات الشهر.
10. مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 بنسبة 10% من رأس المال المدفوع (أي بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم) بما يعادل مبلغ 1.222.368 د.ك (مليون ومائتان واثنان وعشرون ألف وثلاثمائة وثمانية وستون دينار كويتي فقط لا غير). وتستحق أسهم المنحة للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الإستحقاق المحدد له بتاريخ 12 إبريل 2020 ويتم توزيعها على المساهمين بعد 2 أيام عمل من تاريخ الإستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم، وتعديل هذا الجدول الزمني في حالة تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الإستحقاق بسبب تأخر اجراءات الشهر.
11. مناقشة التقرير السنوي لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة للسنة المنتهية في 31/12/2019 واعتماده.
12. مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 40.000 د.ك (أربعون ألف دينار كويتي) لكل عضو من أعضاء المجلس وبقيمة إجمالية وقدرها 200.000 د.ك (مئتان ألف دينار كويتي فقط لا غير).
13. سماع تقرير التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتفويض مجلس الإدارة في التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي سوف تتم خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2020 والموافقة على التعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2019.
14. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
15. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2019.
16. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة لأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامية لمراقبي حسابات الشركة وذلك للسنة المالية التي تنتهي في 31/12/2020 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة غير العادية

1. الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من مبلغ 12.223.680 د.ك إلى مبلغ 13.446.048 د.ك وذلك عن طريق إصدار أسهم منحة مجانية بمبلغ إجمالي وقدره 1.222.368 د.ك موزعة على 12.223.680 سهما بقيمة اسمية 100 فلسا للسهم الواحد ويستحق أسهم المنحة المجانية المساهمون المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الإستحقاق المحدد له بتاريخ 12 إبريل 2020، على أن يبدأ توزيع أسهم منحة للمساهمين بعد 2 أيام عمل من نهاية يوم الإستحقاق، ويفوض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم، وتعديل هذا الجدول الزمني في حالة تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الإستحقاق بسبب تأخر اجراءات الشهر.
2. تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من عقد النظام الاساسي كالتالي:

النص قبل التعديل:
"رأس مال الشركة 12.223.680 د.ك (إثنا عشر مليون ومائتان وثلاثة وعشرون ألف وستمائة وثمانون دينار كويتي فقط لا غير) موزعة على 122.236.800 سهماً (مائة وإثنان وعشرون مليون ومائتان وستة وثلاثون ألف وثمانمائة سهما) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع هذه الاسهم نقدية".

النص بعد التعديل:
"رأس مال الشركة 13.446.048 د.ك (ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وستة وأربعون ألف وثمانية وأربعون دينار كويتي فقط لا غير) موزعة على 134.460.480 سهماً (مائة وأربعة وثلاثون مليون وأربعمائة وستون ألف وأربعمائة وثمانون سهما) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع هذه الأسهم نقدية".
وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية والغير عادية أو موكليهم الراغبين في الحضور، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة (برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس) لاستلام بطاقات الحضور، وذلك أثناء مواعيد الدوام الرسمي.

مجلس الإدارة

أكدوا أن القرار الاحترازي بغلق قاعة التداول قرار سليم

متداولون لـ «الأنباء»: هبوط البورصة مستمر!

باهي أحمد

كشف عدد من المتداولين أن قرار شركة البورصة بغلق السوق يعد قرارا احترازيا، وذلك حرصا منها على سلامة المواطنين في ظل ظهور عدد من الحالات المصابة بفيروس «كورونا» في الكويت، مشيرين إلى أن إيقاف التداول في السوق الأول أمس الأحد لتراجع مؤشره نحو 11٪ يعد قرارا سليما.

وأعرب بعض المتداولين في لقاءات متفرقة مع «الأنباء» من خارج قاعة التداول الرئيسية بعد أن أغلقتها شركة البورصة للحد من التجمعات عن استغرابهم من قرار الشركة بفتح السوق للتداول رغم التوقعات والتنبؤات التي سبقت ذلك بهبوط حاد في السوق، خاصة في ظل تراجع معظم الأسواق العالمية، متوقعين استمرار هبوط البورصة.

وأكد المتداول محمد العتيبي أن هبوط السوق أمر طبيعي في ظل الأحداث الأخيرة التي يمر بها العالم والتخوف من انتشار أوسع لفيروس، مضيفا أن السوق الكويتي والاقتصاد الوطني يمتاز بمتانته، وهو ما ينعكس على السوق الأول والذي يشمل الشركات الكبرى إلا أن الهبوط الذي حدث لها يعد أمرا طبيعيا في ظل الأحداث الأخيرة.

وأشار العتيبي إلى أن هناك ما يقارب 50 شركة متواجدة ما بين السوق الرئيسي والمزادات لا تزيد القيمة السوقية للسهم بها على 50 فلسا يجب أن تشطب من السوق وذلك لقيامها بالمضاربة فقط من أجل تحقيق ربح أكبر للأموال من قبل المتداولين والمستثمرين، ناصحا جميع المتداولين بالابتعاد عن تلك الشركات.

بدوره، قال المتداول عامر المطوع إن هناك من يقومون بالاستفادة من الانهيار الحالي للسوق كما حدث في أزمة 2008، حيث ستجد السوق يضخ به أموالا من محافظ لها مصالح خاصة وذلك بعد قيامهم بالشراء في ظل هبوط الأسعار بشكل كبير، مشيرا إلى أن هناك تخوفا كبيرا من قبل المتداولين للقدوم إلى قاعة التداول وذلك بسبب «الكورونا»، موضحا أنه قام بشراء سهم في احدى الشركات وبعد هبوط السوق

أمس قرر ألا يقوم بالبيع بالخسارة حتى تتضح الرؤية. من جانبه، قال المتداول محمد عمر إن «كورونا» ضرب دولة ذات ثقل اقتصادي عالمي ومهم وهي الصين مما نتج عنه تأثر جميع الأسواق العالمية وليس الكويت فقط إلا أن الكويت تتمتع باقتصاد متين وقوي، كما أن سوق الكويت للأوراق المالية معرض للهبوط والارتفاع وذلك لتأثره بالأجواء الجيوسياسية في العالم.

وفي السياق نفسه، أبدى المتداول أبو جنان استغرابه من قيام شركة البورصة بعدم اتخاذ قرار بعدم التداول في ظل الظروف التي تمر بها البلاد من اكتشاف لحالات مصابة بالكورونا، وذلك أدى إلى تخوف عدد كبير من المستثمرين والمتداولين الذين قاموا بالبيع المباشر مما أدى إلى هبوط السوق الأول لسوق الكويت للأوراق المالية نحو 10٪ في ربع ساعة فقط من افتتاحه، متوقعا أن تستمر الأزمة الحالية لمدة طويلة وليس كما يعتقد البعض أنها أزمة عابرة.

«أسواق المال» تؤجل مؤتمرها السنوي الخامس

أعلنت هيئة أسواق المال في بيان صحافي أمس عن تأجيل مؤتمرها السنوي الخامس تحت عنوان «دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية وبرامج الإصلاح المالي»، والمزمع عقده الأحد 8 مارس 2020، في فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة حتى إشعار آخر، وذلك التزاما بالإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية بإلغاء كل التجمعات والفعاليات، وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد دوليا، وحرصا على سلامة المواطنين والمقيمين والحفاظ على صحتهم.

وتوجهت هيئة أسواق المال بكل الشكر والتقدير لكل الجهات المعنية على جهودهم المبذولة وعملهم الدؤوب بتأمين صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الكويت وشعبها وأميرها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد من كل مكروه.

تنويه

بالإشارة إلى التصريح المنشور بالأمس على لسان الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة بوبيان للبتروكيماويات، احمد القمر، فإن المقصود هو «هبوط حاد» وليس «انهيار».. لذا اقتضى التنويه.